الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/21/LAO/1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والعشرون
١٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.14-19824 201114 211114

1419824

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

ألف- عملية الصياغة

١- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك لاستعراض جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢- ويركز التقرير على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل التي أيدتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كلية أو جزئياً وعلى التقدم الذي أحرز بوجه عام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في لاو. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على التحديات والعوائق التي تواجهها لاو منذ عملية الاستعراض الأخيرة وأولويات البلد والتزاماته في مجال تحسين تمتع شعب لاو المتعدد الإثنيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

باء- عملية التشاور

٣- لقد اضطلعت لجنة لاو التوجيهية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، التي أنشأتها حكومة لاو في عام ٢٠١٢ والمكوّنة من مسؤولين كبار في وزارات ومنظمات حكومية ومن ممثلين عن منظمات جماهيرية، بدور مركزي في إعداد هذا التقدير (ترد تشكيلة اللجنة في المرفق ١). وقد نظمت اللجنة حلقات عمل للتوعية والتعريف بآلية الاستعراض الدوري الشامل وبتوصياته، كما عقدت سلسلة من المشاورات أثناء عملية صياغة هذا التقرير بمشاركة ممثلين عن منظمات حكومية على المستويين المركزي والمحلي، وممثلين عن منظمات جماهيرية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء من المجتمع الدبلوماسي وممثلين عن وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ومنظمات دولية غير حكومية عاملة في لاو. ولدى وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، أجريت مشاورات محددة مع منظمات المجتمع المدني (جمعيات غير ربحية) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ومع الشركاء الإنمائيين ومنظمات دولية غير حكومية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بغية تجميع آراء ومساهمات هذه الأطراف ذات الصلة بشأن مشروع التقرير.

جيم- التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض

٤- لقد قبلت لاو، من مجموع التوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض البالغ عددها ١٠٧ توصيات، ٧١ توصية قبولاً كاملاً و١٥ توصية قبولاً جزئياً، في حين لم تحظ ٢١ توصية بتأييدها. وقد أولت لاو، عقب انتهاء الجولة الأولى من الاستعراض مباشرة، أهمية لمتابعة التوصيات التي حظيت بتأييدها. وتُرجم التقرير الوطني وتقرير النتائج وجميع التوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض إلى لغة لاو، ونشرت هذه الوثائق ووزعت على المسؤولين الحكوميين والجهات ذات المصلحة والجمهور العام. وكلفت الحكومة الوزارات والمنظمات الحكومية المعنية بتنفيذ توصيات الاستعراض ذات الصلة بأدوارها ومهامها بالتعاون مع الجهات ذات المصلحة. ويجري تنفيذ توصيات الاستعراض بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنفيذ الخطة الوطنية السابعة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية وشتى القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية، حيث يجري تحقيق إنجازات بصورة تدريجية وهو ما يساهم في تحسين عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعب لاو.

دال- الإطار الدستوري والقانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥- يعود الإقرار بما للإنسان من قيمة وكرامة واحترامهما في لاو إلى الأزمة الغابرة من تاريخها. فالملك فونغونم الذي قاد شعب لاو لإقامة مملكة Lane Xang في عام ١٣٥٣ أوعز في تعاليمه إلى شعب لاو باعتناق قيم المحبة والإحسان والتضامن واحترام كرامة الإنسان. وشدد الملك بوجه خاص على أن يكون العقاب متناسباً مع الجريمة المرتكبة، وعلى حظر الرق، والنهي عن الصراع من أجل الملكية الذي يتسبب في وقوع خسائر بشرية. ولقد وضع شعب لاو دوماً نصب عينيه، أثناء كفاحه ضد الهيمنة والاحتلال الأجنبيين ومن أجل التحرر الوطني والاستقلال في القرون التالية ومن أجل تنفيذ مهمتين استراتيجيتين لصون البلد وتنميته خلال الفترة من نيل الاستقلال الوطني إلى وقتنا الحاضر، الهدف الأسمى المتمثل في تمكين شعب لاو المتعدد الإثنيات من العيش في سلام دائم ورخاء، وهما الشرطان الضروريان ليتمكن شعب لاو من التمتع الكامل بحقوقه الإنسانية.

٦- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة ديمقراطية شعبية. والشعب هو صاحب السلطات جميعاً، وهي تمارَس من قبل الشعب ولمصلحة الشعب المتعدد الإثنيات. وتحمي الدولة الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب. ويُحظر في لاو أي عمل بيروقراطي وأي مضايقة بما يضر بكرامة الفرد أو سلامته البدنية أو حياته أو معتقداته أو ملكيته.

٧- وقد كرّس الدستور الوطني الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب لاو المتعدد الإثنيات بما ينسجم مع واجبات لاو والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان

على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد جُسّدت هذه الأحكام الدستورية في شتى القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية وفي غيرها من الصكوك القانونية. وتسعى العديد من القوانين وغيرها من الصكوك القانونية إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (ترد قائمة القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية وفي غيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة في المرفق ٣).

٨- وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة وسيادة القانون، واصلت لاو تحسين حوكمتها وإدارتها العامة لزيادة الفاعلية والشفافية والمساءلة والمشاركة فيهما، ولتقديم خدمات أفضل للشعب. وفضلاً عن ذلك، أرست حكومة لاو رؤيتها متطلعة لجعل لاو دولة يقوم الحكم فيها على سيادة القانون بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يجري تحقيقه من خلال تنفيذ الخطة الرئيسية لإقامة دول سيادة القانون، والتي اعتمدتها حكومة لاو منذ عام ٢٠٠٩. وقد وضعت الجمعية الوطنية خطة تشريعية خماسية (٢٠١١-٢٠١٥)، باعتبارها أحد أهم عناصر الخطة الرئيسية، شملت أكثر من ٩٠ قانوناً بعضها لاعتماده وبعضها الآخر لتعديله، بما في ذلك على الوجه الأهم تعديل الدستور، من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على صعيد التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية. وتولي حكومة لاو، بسعيها لزيادة الشفافية والمساءلة في أسلوب الحوكمة والإدارة العامة، أهمية كبرى لمنع الفساد ومكافحته، مركزةً على تعميم وتنفيذ قانون مكافحة الفساد (اعتمد في عام ٢٠٠٥ وعُدّل في عام ٢٠١٢)، وقوانين وصكوك قانونية أخرى ذات صلة، بما فيها المرسوم المتعلق بإعلان المسؤولين الحكوميين عن الأصول التي يملكونها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أوساط المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية على جميع المستويات وفي أوساط عامة الناس. وتعكف حكومة لاو في الوقت الحاضر على تنفيذ "توجيهات البناءات الثلاثة" أي بناء المنطقة لتكون وحدة استراتيجية، وبناء الناحية لتكون وحدة قوية شاملة، وبناء القرية لتكون وحدة إنمائية، بغية تعزيز قدرات الإدارة المحلية على مختلف المستويات وتحديد مسؤولياتها بوضوح.

هاء- الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان

٩- تولي حكومة لاو أهمية لتنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان وتنفيذها وتقديم التقارير تبعاً لذلك. وقد انضمت لاو حتى الآن إلى ٧ اتفاقيات رئيسية من اتفاقيات حقوق الإنسان، وهي الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد وقعت لاو على هذه الاتفاقية الأخيرة عقب

الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لاو طرف في البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وبشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة. ووقعت لاو على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام ٢٠٠٨، وشرع البلد تبعاً لتوصيات الاستعراض ذات الصلة في الإعداد للتصديق على هذه الاتفاقية في أقرب وقت. وتعكف لاو أيضاً على دراسة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تحسباً للانضمام إليها مستقبلاً. أما فيما يخص البروتوكولين الاختياريين المتعلقين بالبلاغات الفردية، فإن لاو، رغم عدم تؤيدها التوصيات ذات الصلة، بصدد دراسة هذين الصكين بروية، لكنها ستركز في هذه المرحلة على تحسين الآليات الوطنية لأنها تغطي مسألة استنفاد سبل الانتصاف المحلية. وإلى جانب الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان، فإن لاو طرف في اتفاقيات أخرى متعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان (ترد قائمة بالاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها لاو في المرفق ٣).

١٠- وفي سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بإدراج الالتزامات المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان في القوانين الوطنية، اتخذت لاو تدابير تشريعية في سبيل إدراج التزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان في قوانينها الوطنية وتنفيذها. ويجري أخذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات بعين الاعتبار في عملية وضع القوانين وقد تقرر، بموجب الأمر الرئاسي بشأن نصوص المعاهدات والانضمام إليها وتنفيذها لعام ٢٠٠٩، إعطاء الأسبقية للالتزامات المنبثقة عن المعاهدات في حال وقع تضارب بين هذه الالتزامات والقوانين الوطنية. وقد ترسخ هذا النهج في القانون المتعلق بالنشاط التشريعي الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٢.

١١- وفي سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالإبلاغ عن مدى تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان، قدّمت لاو تقريرها الدوري الجامع للتقارير السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ وشاركت في الدورة التي عقدتها اللجنة في جنيف في عام ٢٠١٢ للنظر في تقارير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأثناء هذه الفترة، قدمت لاو أيضاً تقريرين فرعيين يتعلقان بالعنف ضد المرأة وبالمهاجرات العاملات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، والتقارير بموجب البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بالتقارير المتأخرة المطلوبة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد عزمت لاو على الانتهاء من وضع هذه التقارير في المستقبل القريب، علماً بأن التحضيرات لوضع التقارير الأولية

أو الدورية بموجب معاهدات أخرى مثل اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل قد بدأت أيضاً في هذه الأثناء.

واو- نشر المعلومات وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

١٢- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض ذات الصلة ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، تولي حكومة لاو الاهتمام لنشر المعلومات عن التزامات لاو في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين وأفراد الجهات ذات المصلحة. فقد نظمت حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان استهدفت فئات مختلفة بما في ذلك المسؤولون الحكوميون على المستويين المركزي والمحلي وأعضاء الجمعية الوطنية والقضاة والنواب العامون وموظفو إنفاذ القانون والمنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن طلبة القانون. وتتلقى لاو، في إطار الجهود التي تبذلها لنشر المعلومات وبناء القدرات، التعاون والدعم من الشركاء الإنمائيين ضمن أطر ثنائية ومتعددة الأطراف، لا سيما من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفنلندا والاتحاد الأوروبي من خلال ما كان يعرف بمشروع القانون الدولي؛ ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الدعم الحالي للخطة الرئيسية للقطاع القانوني؛ ومن أستراليا من خلال مشروع حقوق الإنسان ضمن وزارة الشؤون الخارجية. أما في مجال حقوق النساء والأطفال، فتتلقى لاو التعاون والمساعدة الفنية من الشركاء الإنمائيين بمن في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وبعض الوفود الدبلوماسية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتلقت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الدعم من منظمة العمل الدولية في دراسة اتفاقيات المنظمة التي انضمت إليها ونشرها. وتَجري مناقشات ضمن وزارة الشؤون الخارجية مع السفارة البريطانية ووفد الولايات المتحدة في فيينتيان لبحث مبادرات ثنائية للتعاون من أجل دعم بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة المسؤولين الحكوميين في لاو.

زاي- التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان

١٣- فيما يخص تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ساهمت جمهورية لاو في أُطُر مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بحضور الاجتماعات والإدلاء ببيانات والمشاركة في رعاية قرارات شتى. وواصلت حكومة لاو تعاونها بحسن نية بتقديم معلومات وتوضيحات إلى المكلفين بالإجراءات الخاصة وغير ذلك من الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن قضايا ومسائل بعينها تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية لاو. وفي سياق متابعة توصيات

الاستعراض المتعلقة بدعوة مقررين خواص إلى زيارة البلد، تعكف حكومة لاو حالياً على الإعداد لهذه الزيارات وذلك بتنظيم حلقات دراسية لتوعية المسؤولين الحكوميين والجهات ذات المصلحة بأدوار ومهام المكلفين بالإجراءات الخاصة وزيادة إدراكهم لهذه المسائل. وتنوي جمهورية لاو دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق إلى زيارة البلد في المستقبل القريب وستبحث إمكانية دعوة مقررين خواص آخرين على أساس كل حالة على حدة.

١٤- وساهمت لاو في تطوير حقوق الإنسان في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من حيث بناء المؤسسات ووضع المعايير. وشاركت بهمة في عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة، ولجنة المرأة التابعة للرابطة، ولجنة العمال المهاجرين التابعة للرابطة. وساهمت لاو في صياغة إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان وإعلان الرابطة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان الرابطة بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال، وصكوك إقليمية أخرى متعلقة بحقوق الإنسان. وفي الوقت الحاضر، تشارك لاو في عملية صياغة صك للرابطة متعلق بالعمال المهاجرين واتفاقية للرابطة متعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. وفي إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة، تُعَد جمهورية لاو رائدة في مجال إجراء دراسات مواضوعية بشأن الحق في السلم، والحق في التعليم، والحق في الصحة. وستستضيف جمهورية لاو، بحلول نهاية ٢٠١٤، حلقة عمل إقليمية بشأن الدراسات القانونية المقارنة في مجال حقوق الإنسان في بلدان الرابطة لتبادل الدروس والتجارب المستفادة فيما بين بلدان المنطقة بخصوص إدراج هذه البلدان التزاماتها في مجال حقوق الإنسان في نظمها المحلية.

١٥- وعلى المستوى الثنائي، أجرت حكومة لاو حواراً بشأن حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي وأستراليا وتبادلت وجهات النظر بشأن حقوق الإنسان مع بلدان أخرى للتشجيع على حسن فهم هذه المسائل ولتبادل الممارسات الجيدة والتجارب بشأن حقوق الإنسان بغرض المساهمة في زيادة تعزيز العلاقات والتعاون الثنائيين.

ثانياً- إعمال حقوق الإنسان في شتى المجالات

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- التنمية والحد من الفقر

١٦- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحد من الفقر، أولت حكومة لاو مسألة الحد من الفقر الأولوية في مساعي التنمية الوطنية

الاجتماعية – الاقتصادية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ وللارتقاء بالبلد خارج وضع فئة البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. وتعكف الحكومة على تنفيذ الخطة الوطنية السابعة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية (٢٠١١-٢٠١٥) وقد حققت في ذلك نتائج بصورة تدريجية. وحافظ البلد على الاستقرار السياسي، وعلى النظام الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وعلى نمو اقتصادي مطرد، بما أدى إلى رفع المستوى المعيشي للسكان. وفي سياق تنفي الخطة الوطنية السابعة، سجل الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن زيادة قدرها ٨ في المائة سنوياً وبلغ دخل الفرد ٥٣٤ ١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣. أما في مجال التنمية الوطنية، فقد سعت حكومة لاو جاهدة إلى تحقيق ٤ اختراقات: (١) اختراق في مَلَكَة الخيال، (٢) واختراق في تنمية الموارد البشرية، (٣) واختراق في تحسين نُظُم الإدارة والحوكمة، (٤) واختراق في الحد من الفقر. وفي الوقت الحاضر، تعكف حكومة لاو على صياغة الخطة الوطنية الخمسية الثامنة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تركز على مسائل استئصال جذور الفقر والتنمية العادلة وتنمية الموارد البشرية وعلى أولويات أخرى استناداً إلى الإنجازات التي تحققت بتنفيذ الخطة الوطنية السابعة وفي السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧- وتعكف حكومة لاو على تنفيذ مشاريع شتى متعلقة بالتنمية والحد من الفقر. ففي عام ٢٠١٣، قدمت الحكومة مساكن دائمة وخصصت أراضي للسكان في ٣٨٦ ٧ قرية أو ٨١,١٥ في المائة من مجموع عدد القرى. وفي عام ٢٠١٣، خرجت ٩ مناطق جديدة من حالة الفقر، وهو ما يعني أن عدد المناطق التي خرجت من حالة الفقر بلغ ٣٠ منطقة أو ٢٠,٢٧ في المائة من مجموع مناطق البلد بأسره البالغ ١٤٨ منطقة. ويوجد في البلد ٩٦٦ ١ قرية فقيرة أو ٢٣,٠٩ في المائة من مجموع القرى البالغ ٥١٤ ٨ قرية، أي أن عدد القرى الفقيرة قد نقص بـ ٣٢٥ قرية مقارنة بالعام الماضي. ويوجد في لاو في الوقت الحاضر ٠٩٥ ٣ قرية تنموية أو ٣٦,٣٥ في المائة من مجموع عدد القرى، أي زيادة ٧٤٢ قرية تنموية مقارنة بالعام السابق. وتتمتع ١٧٤ ٧ قرية أو ٨٤,٢٦ في المائة من مجموع عدد القرى بطرقات تتيح الوصول إليها على مدار العام، أي زيادة ٢٣١ قرية مقارنة بالعام السابق. ومن مجموع ٢٧٨ ١٣٨ ١ أسرة موجودة في البلد، تُصنّف ٣٢٨ ٩٢ أسرة على أنها فقيرة، أي ٨,١١ في المائة، في حين تصنّف ٤٢٢ ٨٠٨ أسرة على أنها أسرة تنموية، أي ٧١,٠٢ في المائة. ويعكس ذلك ما تحقيق بالفعل على صعيد الحد من الفقر من تقليص عدد الأسر الفقيرة إلى أقل من ١٠ في المائة بمقتضى الخطة الوطنية السابعة. فقد تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد حددت الحكومة هدفاً يقضي بزيادة تقليص نسبة الأسر الفقيرة إلى ٧,١١ في المائة وتقليص نسبة السكان الذين يعيشون في فقر إلى ما دون ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٨- وبالرغم من تأثر إنتاج الرز في عام ٢٠١٣ بفعل الكوارث الطبيعية التي ألحقت أضراراً بمساحات شاسعة من الأراضي المزروعة بلغت ٧٠٠ ٥٣ هكتار، تمكن البلد من حصاد ٢ مليون طن من الرز. وزاد إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الصناعة الحرفية في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ فبلغ عائدهما ٠٣٢ ٥ مليار كيب، أي زيادة بنسبة ٢٩,١٢ في المائة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وزاد إنتاج الكهرباء أيضاً في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣. فقد بلغ مجموع الطاقة الكهربائية المولّدة ٦٦٨,٠٤ ١٣ مليون كيلوواط/ساعة، أي زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالعام السابق. وتشمل التغطية بالكهرباء ٢٦٦ ٦ قرية في البلد أي ٧٤,٧٧ في المائة من مجموع القرى، في حين يحصل أكثر من ٨٧ في المائة من الأسر على الكهرباء.

١٩- وقد أولت حكومة لاو الاهتمام لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في سبيل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية التي حددتها الخطة الوطنية السابعة. وقد حققت حكومة لاو، حتى يومنا هذا، معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١٠، اعتبرت الأمم المتحدة جمهورية لاو أحد البلدان التي يضرب بها المثل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من حيث انتقالها من تدني مستوى تقدمها إلى تحقيق إنجازات بصورة تدريجية. وقدمت لاو ٣ تقارير عن التقدم الذي أحرزته في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كان آخرها في عام ٢٠١٣. وإذا كان العديد من هذه الأهداف قد تحقق أو على وشك أن تتحقق، فإن بعضها الآخر لا سيما في مجالات التغذية والمساواة بين الجنسين والتعليم الابتدائي والحد من وفيات الأمومة والرضع والبيئة وإزالة الذخائر غير المنفجرة لم تتحقق بعد ويحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٢٠- إن جمهورية لاو هي البلد الأكثر تعرضاً للقصف بالقنابل في العالم ولذلك فإن الهدف التاسع من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من أثر الذخائر غير المنفجرة في لاو وضع خططاً لهذا البلد. وبعد أربعة عقود من انتهاء حرب الهند الصينية، لا تزال هذه الذخائر تشكل تهديداً إنسانياً كبيراً وعقبة كأداء في طريق تنمية البلد. فمن عام ١٩٦٤ إلى عام ٢٠٠٨، أودت هذه الذخائر بأرواح ٠٠٠ ٥٠ نفس. وقدرت الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن الذخائر غير المنفجرة في عام ٢٠٠٨ أن ضحايا هذه الذخائر تبلغ ٣٠٠ شخص سنوياً. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، سجلت سلطة الضبط الوطنية ١٧٥ حادثاً من حوادث الذخائر غير المنفجرة في جمهورية لاو، أصيب فيها ٢٤٧ شخصاً. فهذه الذخائر تحد من تمتع شعب لاو بحقوقه الإنسانية الأساسية، لا سيما إمكانية الذهاب بأمان إلى الأراضي والحقول الزراعية. وقد دمرت هذه الذخائر منذ عام ١٩٦٦ أكثر من ٠٠٠ ٤٤ هكتار من الأراضي. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تم تطهير نحو ٠٠٠ ٦ هكتار. على أن المساحة التي طُهّرت حتى الآن هي أقل من ٢ في المائة من مجموع المساحة الموبوءة بهذه الذخائر. وقد تسببت هذه المشكلة في تأخير وإضافة تكاليف مجموعة كبيرة من المشاريع الإنمائية. وقد حددت الحكومة هدفاً يقضي بتطهير ٠٠٠ ٢٠ هكتار من الأراضي

بحلول عام ٢٠١٥. وتنوي الحكومة أيضاً توسيع وزيادة وتيرة مسح الأراضي وتطهيرها من الذخائر غير المنفجرة باعتبار ذلك إحدى الأولويات التي يتعين إدراجها في الخطة الوطنية الثامنة.

٢- الحق في العمل

٢١- يكفل دستور لاو وقوانينها الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة. فالتعاون الثلاثي الوثيق (الحكومة والمنظمات العمالية ومنظمات أرباب العمل) حقق تقدماً كبيراً في ضمان الحق في العمل وفي ظروف عمل لائقة للسكان بصورة عملية. وقد جرى تعزيز الإطار القانوني لإعمال هذا الحق. وفي أثناء الفترة من الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل إلى الوقت الحاضر، حصلت تطورات تشريعية منها سن قانون الضمان الاجتماعي، وتعديل قانون العمل، واعتماد المرسوم المتعلق بالحد الأدنى للأجر للقطاع الخاص وقطاع الإنتاج وقطاع الخدمات والمرسوم المتعلق بإنشاء وإدارة مؤسسات التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضاً اعتماد والشروع في تنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقرار الوزاري المتعلق بتنظيم عمل وأنشطة موظفي تفتيش العمل، وخطة العمل الوطنية لتنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل اللائق (٢٠١١-٢٠١٥). وقد انضمت لاو إلى ٩ اتفاقيات تابعة لمنظمة العمل الدولية منها ٥ اتفاقيات تندرج ضمن الاتفاقيات الأساسية الثمانية. وركز التعاون الثلاثي أيضاً على بناء وتحسين البنية التحتية الأساسية لتطوير مهارات العمل وللتدريب المهني. ونتيجة لذلك، يوجد ١٦٣ مركزاً لتطوير مهارات العمل والتدريب المهني في جميع أنحاء البلد، منها ٦٠ مركزاً تديرها الحكومة و١٣ مركزاً تشرف على إدارتها منظمات جماهيرية و٩٠ مركزاً تحت إشراف مؤسسات خاصة - وحدات إنتاجية. وقد جرى تحسين أساليب التعليم والتدريس والمناهج لتلبية طلبات سوق العمل. ووضعت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمات دولية، معايير العمل في ١٧ وظيفة، وعملت على تحسين مهارات ١٤٨ ٤٢٥ عاملاً، منهم ٦٦ ٤٢٥ امرأة. وأقرت الوزارة إنشاء ١٥ شركة استخدام وتوظيف، ومركز واحد لخدمات الاستخدام والتوظيف، و٩ مراكز للمعلومات في مجال التوظيف في ٩ مقاطعات وفي العاصمة فينسيان. ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة، تلقى ١٨١ ٥٢١ عاملاً منهم ٨٦ ٤٧٩ امرأة عروض عمل في البلد وفي الخارج.

٢٢- لقد أسندت لاتحادية لاو لنقابات العمال أدوار ومهام لحماية حقوق السكان العاملين ومصالحهم المشروعة. ويتكون الاتحاد من ٤ مستويات تنظيمية هي: المستوى المركزي، ومستوى المقاطعات، ومستوى المناطق، والمستوى الجماهيري. ويضم الاتحاد ٤١٩ ٢١٠ عضواً، منهم ٢٨٦ ٩٤ امرأة. ويدير الاتحاد مركزين لتنمية مهارات اليد العاملة. وساعد اتحاد النقابات العمالية في لاو في إنشاء عقود العمل الجماعية في ٣٨٠ وحدة عمل ويسعى الاتحاد إلى إنجاز ٥٠٠ وحدة بحلول عام ٢٠١٥.

٣- الحق في التعليم

٢٣- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحق في التعليم، ركزت حكومة لاو على الإصلاح الجاري في قطاع التعليم الوطني، الرامي إلى تحسين المساعي لتنمية الموارد البشرية، وتسريع عملية توسيع الفرص لحصول الجميع على التعليم، وتحسين نوعية التعليم، وتحسين مستوى الخدمات التعليمية وترقيتها، وإدارة قطاع التعليم بصورة أفضل. ويجري كل ذلك على أساس المشاركة الشعبية وتعزيز التعليم المهني وما للثقافة الوطنية والمربين في لاو من دور فريد. وينقسم الإصلاح المذكور آنفاً إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وتهدف إلى إصلاح قطاع التعليم العام المقدم في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة على حد سواء؛ والمرحلة الثانية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ وتهدف إلى إصلاح التعليم المهني والتعليم العالي.

٢٤- وتولي الحكومة أهمية لاستحداث الفرص لمواطني جمهورية لاو في المناطق الحضرية والمناطق النائية الريفية على حد سواء لتمكينهم من الحصول على التعليم في جميع مستوياته، على النحو الذي يكفله قانون التعليم. ففي السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤، بلغ تسجيل الأطفال دون الخامسة ٦٠,٨ في المائة في المتوسط، أي زيادة قدرها ٧,٩ في المائة مقارنة بالعام السابق، وهو ما اعتُبر بمثابة تحقيق لهدف توفير التعليم للجميع المحدد لعام ٢٠١٥.

٢٥- وتصدر وزارة التعليم والرياضة، في كل عام، مبادئ توجيهات لتعيين طلبة وموظفين لمواصلة تعليمهم وذلك بمنح الأولوية في تلقي المنح الحكومية للذين ينتمون إلى المناطق الأفقر، لا سيما النساء وأفراد المجموعات الإثنية والمحرومين، مع مراعاة الاحتياجات الحقيقية لهذه المناطق من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تمنح الأولوية لاختيار الذين يرغبون في الدراسة في المجال التعليمي من القرى المستهدفة بخطة البناءات الثلاثة ومن المدارس التي تعاني من نقص حاد في المعلمين. ونظمت جامعة لاو الوطنية، في السنوات الماضية، برامج لتنمية الموارد البشرية شملت ٥٦ منطقة.

٢٦- وقد جرى توسيع شبكة التعليم. وبحلول السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤، كان يوجد في البلد ٨٦١ ٦ مدرسة ابتدائية، و٦٢٠ ١ مدرسة متوسطة وثانوية، و٧١ مؤسسة للتعليم العالي. وفي سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، أُدرج قطاع التعليم الوطني موضوع حقوق الطفل استناداً إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في المناهج الدراسية. وإضافة إلى ذلك، نُظّمت أنشطة للنهوض بحقوق الطفل والتشجيع على تعليم شامل للجميع بغية تمكين الأطفال من التعبير عن أنفسهم واكتساب روح ابتكارية في حل المشاكل بأنفسهم. واستفاد عدة أساتذة وطلبة من معاهد القانون في البلد من دورة تدريبية في حقوق الإنسان نظمها ما كان يعرف بمشروع القانون الدولي في السنوات ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٣.

٤- الحق في العلاج وفي الرعاية الصحية

٢٧- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بقطاع الصحة العمومية، واصلت لاو تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين الصحة العامة للسكان من حيث إدارة الوقاية من المرض التي تشكل السياسة الرئيسية، ومسألة العلاج التي تعد سياسة هامة. وقد جرى توسيع شبكة الصحة العمومية إلى جانب بناء قدرات الأطباء والممرضات في شتى المستويات في كل عام، وتوسيع الفرص المتاحة للسكان للحصول على الرعاية الصحية بنوعية أفضل. وبلغ معدل العمر المتوقع ٦٩ عاماً. وعملت الحكومة على زيادة تحسين شبكة الرعاية الصحية العامة وتوسيعها من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، بما في ذلك المناطق النائية بحيث باتت تشمل ٩٨ في المائة من مجموع القرى في البلد، ويدخل في ذلك تقديم عُدّة طبية قروية في مناطق نائية. وكان يوجد في البلد ٩٢٣ مركزاً للرعاية الصحية في عام ٢٠١٣ وارتفع عددها حالياً إلى ٩٦٤ مركزاً سُجلت في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، كان يعمل في قطاع الرعاية الصحية ٤٢٩ ١٩ موظفاً. ونُفّذ في ٧٧ منطقة و٥٥٧ مركزاً للرعاية الصحية نظام التأمين الصحي، ونظام خدمات التوليد المجانية، ونظام العلاج الصحي المجاني للأطفال دون الخامسة. وجرى توسيع نطاق صندوق الرعاية الصحية للفقراء ليشمل جميع أنحاء البلد. وفي عام ٢٠١٣، كان جميع أعضاء تأمين الرعاية الصحية يشكلون ٣٠ في المائة من مجموع السكان. وبلغ معدل ولادة الأطفال بمساعدة عاملين طبيين ٥٨ في المائة من مجموع الولادات، وتراجع معدل وفيات الرضع إلى ٥٤,٢ في المائة لكل ٠٠٠ ١ مولود جديد، ووفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٧٢,١ في المائة لكل ٠٠٠ ١ طفل، ومعدل وفيات الأمومة إلى ٢٢٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة وضعت طفلاً. وفي السنوات الماضية، بلغت نسبة المولودين بوزن دون المعايير ١٥ في المائة، ونسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية ٤٤ في المائة، ونسبة الذين يتلقون الرضاعة الطبيعية في الأشهر الستة الأولى ٤٠ في المائة، ونسبة التلقيح والتطعيم ٨٥ في المائة، ونسبة استخدام مياه الشرب النقية ٨٢,٤٨ في المائة، ونسبة الذين يملكون مرافق الحمامات النقية ٦٢,٥٧ في المائة من الأسر و٥٩,٨٢ في المائة من المدارس.

٢٨- وتولي الحكومة أهمية للوقاية من شتى الأمراض المعدية مثل الوقاية من الملاريا. وقدمت الحكومة ٩٤٠ ٤١١ وحدة من الناموسيات المعقمة طبياً، استفاد منها ١٤١ ١٤٨ ١ شخصاً في جميع أنحاء البلد. وقد عولجت ٦٠٢ ٣٤ حالة اشتبه فيها بالإصابة بمرض السل وبلغت نسبة النجاح في علاج هذه الحالات ٩٢ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد الأشخاص الذين استعملوا خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية ٠١٢ ٣٩ شخصاً وكانت نتيجة الاختبار إيجابية عند ٦٧٩ شخصاً منهم وثبت إصابة ٣٥٣ شخصاً بالإيدز وتوفي ١٠٤ أشخاص بهذا المرض. لكن قطاع الرعاية الصحية العمومية تمكن من احتواء الإصابة بالمرض وكان انتشاره محدوداً للغاية لم يتجاوز ٠,٢ في المائة من مجموع السكان و٠,٤ في المائة عند الفئات الأكثر عرض

للإصابة بالمرض. ويحق للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز الحصول على حماية منصفة وعلاج عادل وفقاً للقانون المتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تمكن قطاع الصحة العمومية من كبح انتشار حمى الضنك في المستشفيات المركزية والمحلية. وعلاوة على ذلك، ركّزت الحكومة جهودها على رصد ومنع انتشار إنفلونزا الطيور وشكلها الجديد المتمثل في فيروس إنفلونزا H1N1، وترصد بحذر كذلك فيروس إيبولا.

٥- الحقوق الثقافية

٢٩- السياسة الحكومية في المجال الثقافي محددة وفقاً للدستور والقوانين المحلية مثل قانون التراث الوطني وقانون السياحة ومرسوم رئاسة الوزراء المتعلق بالفنانين، وغيرها من القوانين الرامية إلى التشجيع على التطوير الثقافي وإعمال ما لشعب لاو من حقوق ثقافية. وتتولى الحكومة صون وحماية وتعزيز الثقافات ذات الخصائص الوطنية، كما تولي الاهتمام للقضاء على التقاليد الرجعية المضرة بالتقاليد الراقية للأمة. وتشجع الحكومة الأدب الوطني والفن الرفيع للمحترفين والهواة على حد سواء على المستويين المركزي والمحلي، وتنظم مسابقات فنية ومهرجانات ثقافية تبرز الثقافات الوطنية والإثنية، بما في ذلك آداب وفنون المجموعات الإثنية، في مناسبات خاصة كما هو الحال أثناء رأس العام الجديد لكل من فئات لاو وهمونغ وخمو وغيرها من الإثنيات، ومهرجانات سباق القوارب، ومهرجان ذات لوانغ، وغيرها من المناسبات. وتمنح الحكومة لقب الفنان الوطني والمرموق لأولئك الذي يساهمون بدرجة كبيرة في التطوير الثقافي. وبحلول عام ٢٠١٤، أصبح البلد يتمتع بـ ٨٠٣ ٦٨٢ أسرة ثقافية و٣٥١ ٣ قرية ثقافية. وتولي الحكومة الأهمية دائماً لإدارة للتراث الوطني التاريخي والتراث الوطني الثقافي، علماً بأنه يوجد في البلد موقعين مدرجين في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، هما: Luang Prabang وVat Phu Champasak.

٦- الحق في السكن اللائق

٣٠- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالتنمية الريفية، تعكف الحكومة على تنفيذ سياسة إعادة الإسكان لضمان المسكن الدائم والعمل للسكان. وتجري عملية إعادة إسكان الناس في لاو لسببين رئيسيين هما: (١) إما لأسباب شخصية حين يرغب الشخص أو الأسرة في الانتقال إلى سكن آخر وفقاً للحق الدستوري في حرية التنقل والإقامة؛ (٢) وإما في إطار برامج إعادة الإسكان الحكومية وهو ما يعني انتقال الناس من إقامتهم الأصلية إلى مواقع سكنية جديدة معدة لهذا الغرض. وتشمل برامج إعادة الإسكان الحكومية تجميع قرى صغيرة مشتتة هنا وهناك في مناطق جبلية نائية في شكل قرى عنقودية جديدة من أجل تمكين القرويين من سهولة الوصول إلى سبل التنمية والحصول على شتى الخدمات الحكومية، وتشمل أيضاً إعادة إسكان الذين يتضررون من المشاريع الإنمائية. وتنفذ الحكومة

لهذه الفئة المتضررة من المشاريع الإنمائية سياسات وتلتزم بقوانين لضمان تلقيهم تعويضات مناسبة ومساعدة في التماس سبل عيش جديدة.

٣١- وتولي الحكومة أهمية لتنظيم الأراضي للناس للسكن وللإنتاج، بما في ذلك تخصيص أراض غابية ليشرف السكان المحليون على إدارتها وحمايتها. وفي الوقت الحاضر، تركز جمهورية لاو على وضع سياسة وطنية للأراضي تتولى وزارة الموارد الوطنية والبيئة الدور الرئيسي في هذه المهمة بمشاركة وكالات حكومية معنية منها الجمعية الوطنية وجهات أخرى ذات المصلحة. وقد صدرت عن الحكومة ووزارات معنية نصوص قانونية تنص بوضوح على مسألة تعويض ومساعدة الذين يتضررون من مشاريع إنمائية، ومن هذه النصوص قانون الأراضي، والمرسوم المتعلق بتنفيذ قانون الأراضي، والمرسوم المتعلق بتعويض وإعادة إسكان السكان المتضررين من المشاريع الإنمائية.

٣٢- وتكفل الحكومة للناس دوماً إبداء آرائهم في مسائل التنمية الوطنية بما في ذلك تنفيذ سياسة إعادة الإسكان. فقبل الاضطلاع بمشاريع إنمائية كبيرة تجرى مشاورات على النحو الصحيح بمشاركة السكان المعنيين. وتأخذ الحكومة آراء السكان بعين الاعتبار لدى المضي في تنفيذ تلك المشاريع. وبمقتضى القوانين الوطنية، يتعين على منفذي المشاريع إجراء تقييم لآثار المشروع على البيئة واقتراح خطة لتخفيف الأثر البيئي والاجتماعي لتنظر الحكومة في الموافقة على الامتيازات. وفي هذا الصدد، سعت حكومة لاو إلى ضمان استثمارات نوعية ومسؤولة في تنمية اقتصاد لاو من قبل القطاع الخاص من خلال التشجيع على الأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة وذلك بتنظيم حلقات عمل بشأن هذا الموضوع موجهة للوكالات الحكومية ومؤسسات الأعمال والجهات الأخرى ذات المصلحة.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- الحق في المشاركة في الشؤون العامة

٣٣- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحق في المشاركة في الشؤون العامة تماشياً مع المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أولت حكومة لاو أهمية لإعمال هذا الحق الأساسي المنصوص عليه في دستور البلاد وقوانينها ذات الصلة. فالمادة ٣٩ من دستور جمهورية لاو تنص على الحق في العمل وفي التوظيف. وتنص اللوائح المتعلقة بالموظفين الحكوميين والإدارة على أنه لكي يتولى الفرد منصباً حكومياً في لاو يجب أن يكون مواطناً، بالغاً ما بين ١٨ و٣٥ عاماً، لم يسبق أن أدين بتهم جنائية، ويملك المؤهلات اللازمة ومستوى تعليمياً معيناً، ويتمتع بصحة جيدة.

٣٤- وينص كل من الدستور والقانون المتعلق بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على أن لجميع مواطني لاو، دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو المعتقد أو الوضع الاجتماعي

أو الأصل أو الوظيفة، الحق في الانتخاب للبالغين ١٨ عاماً فأكثر والحق في الترشح لعضوية الجمعية الوطنية للبالغين ٢١ عاماً فأكثر. لقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية لدورتها التشريعية السابعة في عام ٢٠١١ أكثر من ٩٩ في المائة، مما يعكس المستوى العالي لوحدة الشعب وثقته في النظام الديمقراطي الشعبي لجمهورية لاو الذي يتوافق مع الظروف المحددة للبلد وسياقها التاريخي ومستوى نموها الاقتصادي والثقافي، فضلاً عن ممارسة شعب لاو المتعدد الإثنيات لحقه في تقرير مصيره وسيادته على الأمة.

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه على نفسه

٣٥- الحق في الحياة مكفول بموجب الدستور والقوانين، لا سيما القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وما إلى ذلك من التشريعات ذات الصلة التي نصت على حماية حرية الفرد وأمنه وحقوقه الديمقراطية، وعلى حرمة المساس بجسده أو شرفه أو انتهاك مسكنه، فضلاً عن حظر جميع أشكال التهديد التعسفي الذي قد يلحق الضرر بسمعه الفرد أو بجسده أو بحياته أو بكرامته أو بممتلكاته. وتنص المادة ١٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا أُلقي القبض على شخص وتوفرت أدلة كافية على أنه ارتكب جناية يعاقب عليها القانون بالسجن، وجب على هيئات التحقيق أو النائب العام أو المحكمة إصدار أمر بالحبس ٤٨ ساعة لجمع الشهادات الأولية. وبمقتضى القانون، لا بد من احتجاز المشتبه فيه بمعزل عن الجناة ويجب احتجازه في ظروف لائقة لأنه يفترض أنه بريء ويحق للمتهم في حال كانت الجناية خفيفة طلب الإفراج عنه بكفالة. وفي كل الأحوال، يقدم المتهم إلى المحاكمة دون تأخير لا موجب له.

٣٦- وفيما يخص توصيات الاستعراض المتعلقة بعقوبة الإعدام، فإن جمهورية لاو بصدد وضع قانون جنائي. وفي هذا الإطار، فإن القائمة الحالية للجرائم التي يتعرض مرتكبوها لعقوبة الإعدام ستخضع للمراجعة بحيث تكون منسجمة تماماً مع المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بيد أن جمهورية لاو لا تزال في حاجة إلى الاحتفاظ بعقوبة الإعدام باعتبارها إجراءً استثنائياً بهدف ردع ومنع ارتكاب أخطر الجرائم، مع استثناء من هم دون ١٨ عاماً والحوامل من هذا الإجراء في كل الظروف. ورغم توخي القانون الجنائي عقوبة الإعدام فقد قررت جمهورية لاو تعليق اللجوء إلى هذه العقوبة لسنوات عديدة. وعلاوة على ذلك، يحق لكل من يحكم عليه بالإعدام الطعن في الحكم وطلب العفو أو تخفيف العقوبة. وتبين الممارسة أن رئيس جمهورية لاو يوافق سنوياً على العفو على عدد كبير من السجناء المواطنين والأجانب أو على تقليص عقوباتهم أو الصفح عنهم. ففي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، بلغ العدد الإجمالي للسجناء الذين استفادوا من الإجراء الرئاسي لمنحهم العفو أو تقليص العقوبة أو الصفح ٢ ٧١٢ سجيناً منهم ٤٧٧ امرأة.

٣- الحق في عدم التعرض للتعذيب

٣٧- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بمرافق الاحتجاز، تركز جمهورية لاو على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من دستورها وقوانينها بما ينسجم مع المعايير الدولية. فالمادتان ٦ و٤٢ من الدستور تنصان على الأحكام المتعلقة بمنع أعمال التعذيب. وعقب الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، أصبحت جمهورية لاو، في عام ٢٠١٢، طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واعتمدت الحكومة تدابير إيجابية لتنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. فبموجب المادة ٢٧ من القانون الجنائي، لا تهدف العقوبات إلى العقاب فقط، بل تهدف أيضاً إلى تقليص عدد الأفراد الذين يتعرضون للعقاب، والتحلي بروح صافية من أجل العمل، والامتثال للقوانين على النحو الصحيح والدقيق، واحترام انضباطية الحياة الاجتماعية، وتجنب العود من جانب الجناة الذين تعرضوا للعقاب ومن جانب الأفراد الآخرين. ولا يهدف العقاب إلى التسبب في المعاناة الجسدية أو المساس بالكرامة الإنسانية. وتنص المادة ١٧١ من القانون الجنائي أيضاً على منع أي شخص من اللجوء إلى العنف أو التعذيب أو إجراءات أو أفعال بما لا يتفق مع القانون ضد المتهمين أو السجناء أثناء الاحتجاز أو المحاكمة أو قضاء العقوبة. وتحظر الفقرة ٤ من المادة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أعمال الإكراه والتهديد والضرب والتعذيب ضد المشتبه فيه أو المتهم أو مقدم الدعوى أثناء سير إجراءات الدعوى. وفضلاً عن ذلك، تنص المادة ١٥١ من هذا القانون صراحة على أدوار النيابة العامة في تفقد مرافق الاحتجاز وظروف السجن للتأكد من عدم احتجاز أو سجن أي شخص خارج إطار القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١١٦ على وجوب خلو عملية أخذ الشهادات من استخدام الأكاذيب أو القوة أو التهديد أو التعذيب؛ كما تنص على أن المخالفين سوف يتهمون بارتكاب جناية بموجب القانون.

٣٨- وتولي حكومة لاو أهمية لتحسين ظروف مرافق الاحتجاز وتطوير إدارة أفضل لهذه المرافق لضمان ظروف سجن ملائمة للسجناء والسهر على تعليمهم ورفاههم. ومنذ عام ٢٠٠٨ إلى الوقت الحاضر، خصصت الحكومة ميزانية بنحو ٧٥ مليون دولار أمريكي لتطوير نظام السجون في جميع أنحاء البلد. ووزعت الحكومة أيضاً المبادئ الدولية المرعية، بما في ذلك المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة اتفاقية مكافحة التعذيب، على سلطات مراكز الاحتجاز لبعث الوعي والفهم لديها فيما يتعلق بالسياسات الإنسانية التي تنتهجها الحكومة وبالمعايير الدولية الدنيا بشأن إدارة السجون ومعاملة السجناء. وفي الوقت نفسه، تعاونت جمهورية لاو بصدق مع المجتمع الدولي وذلك بمنح فرص لوفود أجنبية بزيارة مرافق الاحتجاز في العاصمة فيينتيان وفي بعض المقاطعات.

٤- الحق في المحاكمة العادلة

٣٩- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بقطاع العدالة، وضعت جمهورية لاو سياسة تحكم قطاع القضاء تعد بمثابة عنصر هام في سبيل إقامة دولة سيادة القانون في إطار خطة العمل العامة لقطاع العدالة بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك لضمان المساواة بين الأفراد أمام القانون وأمام المحاكم في التقاضي. ويكفل نظام العدالة الحق في محاكمة عادلة، لا سيما من خلال قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية وقانون محاكم الشعب وقانون المدعي العام للشعب والقانون المتعلق بالمحامين. وينص قانون محاكم الشعب على استقلالية القضاة أثناء إجراءات المحاكمة، ويحدد قانون المدعي العام للشعب أدوار المدعين العامين في رصد مدى امتثال هيئات التحقيق والقضاء للقانون. وتسعى لاو جاهدة للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لا سيما المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل بصورة شاملة الحق في محاكمة عادلة وكذلك حقوق المتهم، مثل افتراض البراءة والحق في المساعدة القانونية والتحرر من الإكراه والتهديد والتعذيب لحمله على الإقرار بالذنب، وغير ذلك من الضمانات.

٤٠- ويتمثل التطور الأبرز في مجال إقامة العدل في جمهورية لاو منذ الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في اعتماد القانون المتعلق بالمحامين. ويقضي هذا القانون بضرورة بذل جميع المحامين قصارى جهودهم لأداء عملهم بفعالية والتمسك بحقوقهم كما نص عليها القانون بغية حماية حقوق ومصالح الأفراد والهيئات الاعتبارية وفقاً للقانون. وينص القانون بوجه خاص على أن من حق محامي الدفاع مقابلة الأشخاص أو الهيئات الاعتبارية التي يتولى الدفاع عنهم عقب احتجاز هؤلاء أو اعتقالهم أو سجنهم. وبالإضافة إلى ذلك، لمحامي الدفاع أيضاً الحق في الاطلاع على جميع الوثائق المحفوظة في ملف القضية والحق في أخذ نسخ منها أو ملاحظات عنها. وبفضل هذا القانون، بدأت رابطة المحامين في لاو تتعزز تدريجياً. وقد بلغ عدد أعضاء رابطة المحامين حالياً ١٨٣ عضواً وتضم هيكلتها المكتب الإداري والمكتب الفني ومكتب المساعدة القانونية المجانية ومكتب التعاون الدولي. وتملك الرابطة أيضاً مكاتب تمثيلية في عدة مقاطعات منها مكتبين للمساعدة القانونية المجانية. وقدمت رابطة المحامين في لاو في السنوات الماضية مساعدة قانونية في أكثر من ١ ٧٠٠ قضية تلقى فيها ٩٦ شخصاً مساعدة قانونية مجانية. وتلقى نحو ٣٠٠ شخص وهيئة اعتبارية استشارات قانونية من محامي الرابطة.

٤١- وتعد مسألة العدالة على المستوى الجماهيري جانباً آخر من الجوانب التي ركزت عليها جمهورية لاو من أجل النهوض بالقرى الخالية من القضايا القضائية وتحسين الوعي والمعرفة بالشأن القانوني لدى الشعب وتحسين أداء وحدات الوساطة القروية والنهوض بدور القواعد العرفية والممارسات التقليدية الخاصة بشتى المجموعات الإثنية في تسوية خلافات أو مشاجرات بسيطة. والقصد من تطوير العدالة الشعبية هو مساعدة السكان في اللجوء إلى العدالة بصورة أقل رسمية ودون عناء وذلك في إطار الجهود التي تبذل لتعزيز نظام العدالة

الوطني عملاً بالتزامات وتعهدات لاو في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بتوصية الاستعراض بشأن تعريف التمييز وتجريم الاغتصاب الزوجي، فإن مراجعة القانون الجنائية الجارية حالياً سوف تأخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار.

٥- الحق في حرية الدين والمعتقد

٤٢- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحرية الدينية، تولي حكومة لاو أهمية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الدستور والقوانين والوثائق القانونية الأخيرة المتعلق بالموضوع. وينص الدستور على أن الدولة ملزمة باحترام وحماية الأنشطة الدينية المشروعة التي يقيمها المنتسبون إلى الديانات وتحظر جميع أعمال التمييز الديني والتفرقة بين أفراد الشعب، وتكفل الحق في حرية الاعتقاد بدين أو عدم الاعتقاد بأي دين دون تمييز. ولتجسيد أحكام الدستور هذه، أصدر رئيس الوزراء المرسوم المتعلق بإدارة وحماية الأنشطة الدينية في جمهورية لاو، وهو المرسوم الذي ينظم ويحمي جميع الأنشطة الدينية بهدف ضمان سير جميع الأنشطة الدينية وفقاً للقانون، وكذلك ضمان إعمال حق شعب لاو في حرية الاعتقاد بدين أو عدم الاعتقاد بأي دين.

٤٣- وتعكف حكومة لاو حالياً على تعديل مرسوم رئيس الوزراء المتعلق بإدارة وحماية الأنشطة الدينية في جمهورية لاو للتأكد من تناسبه مع الظروف الراهنة، تماشياً مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها جمهورية لاو، ولتنفيذ التزاماتها الدولية وتوصيات الاستعراض ذات الصلة، فضلاً عن التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد الذي زار جمهورية لاو في أواخر عام ٢٠٠٩. ولتعديل المرسوم المذكور آنفاً، نظمت الحكومة سلسلة من اللقاءات التشاورية مع ممثلي مختلف المجموعات الدينية والجهات ذات المصلحة المعنية لتجميع تعليقاتها وآرائها بغية تحسين هذا المرسوم.

٦- الحق في حرية الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات

٤٤- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحق في حرية الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات والحصول على المعلومات، تولي حكومة لاو أهمية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الدستور والقوانين والصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة تماشياً مع التزامات لاو وتعهداتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيره من الصكوك الدولي والإقليمية لحقوق الإنسان. ويشمل الإطار القانوني الوطني لإعمال هذه الحريات، في جملة ما يشمله، قانون وسائط الإعلام وقانون النشر وقانون النقابات والمرسوم المتعلق بالجماعات والمرسوم المتعلق بالمؤسسات والمرسوم المتعلق بالمنظمات الدولي غير الحكومية.

٤٥- وبموجب قانون جمهورية لاو، تعد انتهاكات حرية الأفراد في الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات وغيرها من الحريات جرائم جنائية يعاقب مرتكبوها بموجب المادة ١٠٢ من القانون الجنائي التي تنص على وقوع أي شخص ينتهك حرية الآخرين في

الكلام والكتابة والتجمع والاجتماع عرضة للعقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات أو الخضوع لعملية إعادة تأهيل دون السجن ولا الغرامة.

٤٦- ونتيجة لتنفيذ قانون وسائط الإعلام، يوجد في البلد حالياً ٣١٢ جريدة ومجلة مملوكة للدولة والقطاع الخاص منها ما ينشر يومياً ومنها الأسبوعية ومنها الشهرية ومنها الفصلية. ويوجد أكثر من ٥٧ محطة إذاعية في مختلف أنحاء البلد تبث على الموجات AM وSW وFM، بما في ذلك بث إذاعات أجنبية مثل إذاعة فييت نام الدولية وإذاعة الصين الدولية وإذاعة فرنسا الدولية وإذاعة أستراليا الدولية. وجرى في الآونة الأخيرة تطوير مواقع إذاعية على الإنترنت بلغات إثنية وأجنبية منها: لغة لاو ولغة خمو ولغة همونغ واللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، تبث برامجها عبر شبكة الانترنت فتتيح لكل من أراد في مختلف أنحاء العالم الاستماع إليها. ويجري حالياً بذل جهود لتطوير جوانب فنية في سبيل إحلال النظام الرقمي العصري. وهناك في البلد بأسره ٣٧ محطة تلفزيونية، منها ٣ قنوات تملكها الدولة و٣ قنوات ملكاً للقطاع الخاص و٣ قنوات أخرى تبث برامج أجنبية؛ علماً بأن البث التلفزيوني الوطني متاح بثلاث لغات إثنية (لاو وهمونغ وخمو) ولغتين أجنبيتين. وبخلاف العاصمة فيينتيان والمقاطعات الرئيسية التي تملك نظام الأسلاك الكبلية، فإن السكان في مختلف أنحاء البلد بوسعهم تلقي إشارات البث عبر الأقمار الصناعية أو بإمكانهم مشاهدة البرامج والاستماع إليها عن طريق الإنترنت وهي الإمكانية المتاحة للمستخدمين الموجودين داخل البلد وخارجه على حد سواء. وعلاوة على ذلك، هناك البث المباشر عبر الإنترنت الذي يتيح للمستمع والمشاهد داخل البلد وخارجه متابعة الأخبار في جمهورية لاو بأريحية.

٤٧- وقد وضعت الحكومة السياسة الرامية إلى تسهيل وتنظيم الحصول على الانترنت موضع التنفيذ. وتتنافس حالياً مختلف مؤسسات الاتصالات لتوسيع شبكات اتصالاتها فضلاً عن الاستمرار في تحسين وتطوير نظمها، وبذلك مكّنت السكان من الحصول على الإنترنت بسهولة. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت الحكومة مرسوماً متعلقاً بالإنترنت من أجل إدارة الإنترنت ووسائل الاتصال الاجتماعية وتسهيل الوصول إليها. ويشكل هذا المرسوم الأساس القانوني في التمتع بالحق في الحصول على المعلومات والتعبير عن الرأي بطريقة مسؤولة بما يتفق مع القيود التي يسمح بها القانون الدولي، لا سيما المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٨- وفي سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، دأبت الحكومة على تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في الدستور وفي صكوك قانونية أخرى متعلقة بالموضوع، لا سيما المرسوم المتعلق بالجمعيات والمرسوم المتعلق بالمؤسسات والمرسوم المتعلق بالمنظمات غير الحكومية. ويوجد حالياً ١٤٩ منظمة غير ربحية مسجلة، و١٧٢ منظمة غير حكومية تعمل في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية. وتعكف الحكومة حالياً على تعديل المرسوم المتعلق بالجمعيات والمرسوم المتعلق بالمؤسسات وصياغة المبادئ

التوجيهية بشأن تنفيذ المرسوم المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف زيادة الفعالية في إدارة أنشطة هذه المنظمات في بيئة أكثر ملاءمة.

٧- الحق في تقديم شكاوى ورفع التماسات وطلب إقامة العدل

٤٩- تنص المادة ٤١ من الدستور على حق كل مواطن في لاو في تقديم شكاوى ورفع التماسات وطلب إقامة العدل؛ وهيئات الدولة والموظفون الحكوميون والمواطنون ملزمون بالتقيد بأحكام الدستور والقوانين. وتحمي الدول الحق في الحريات والحقوق الديمقراطية للسكان. ويحظر دستور جمهورية لاو جميع أعمال الطغيان أو التسلط وأعمال التهديد التي تنال من كرامة الناس وسلامتهم الجسدية وأرواحهم ومعتقداتهم وممتلكاتهم. وبإمكان كل فرد تُنتهك حريته جراء عمل من أعمال الدولة أو طرف ثالث تقديم شكوى أو التماس وطلب إقامة العدل. ويرد الإجراء المتعلق بممارسة الحق في الشكوى وطلب إقامة العدل مفصلاً في القانون المتعلق بالشكاوى لعام ٢٠٠٥ الذي يخضع حالياً لعملية تعديل. وبموجب هذا القانون، تتلقى هيئات الدولة، أي الجهاز التنفيذي والجهاز القضائي والجهاز التشريعي، مقترحات وشكاوى والتماسات من أفراد الشعب. وبإمكان السكان أيضاً التعبير عن آرائهم عن طريق أعضاء الجمعية الوطنية أو عرض مقترحاتهم مباشرة على السلطات على المستويين المركزي والمحلي. وتعمل الحكومة وسلطة مكافحة الفساد على المستوى المركزي والوزاري ومستوى المقاطعات لضمان سلوك الموظفين العموميين السلوك اللائق وكذلك معالجة شكاوى الناس. وفي كل دورة للجمعية الوطنية، يُفتح خطر هاتفي مباشر لتمكين أفراد الشعب من التعبير عن آرائهم بشأن المسائل المعروضة للنقاش في الجمعية الوطنية أو لمجرد تقديم تظلماتهم. ويوجد ضمن الجمعية الوطنية إدارة تُعنى بشكاوى الناس وتعمل أيضاً على تجميع الآراء والشكاوى التي يقدمها أفراد الشعب عبر الخط الهاتفي المباشر ثم تقوم الجمعية الوطنية بإطلاع الهيئات الحكومية المعنية عليها بغرض البت فيها على النحو اللازم والفعال لإحقاق العدالة للشعب.

جيم- حقوق مجموعات معينة

١- حقوق المرأة وحقوق الطفل

٥٠- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، اتبعت جمهورية لاو السياسات الرامية إلى تحسين وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال. وتولي الحكومة أهمية كبرى لجملة أمور منها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمرأة والطفل وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وبرنامج عمل بيجين. وتوفي جمهورية لاو بالتزاماتها وتعهداتها الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل من خلال تنفيذ الخطة الوطنية السابعة

للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاستراتيجيات والبرامج الوطنية وكذلك الإطار القانوني للبلد، ولا سيما قانون النهوض بالمرأة وحمايتها وقانون حماية حقوق ومصالح الطفل وما إلى ذلك من القوانين والصكوك ذات الصلة.

٥١- ويعكف الاتحاد النسائي في لاو على تنفيذ خطة النهوض بالمرأة (٢٠١١-٢٠١٥) بينما تعكف لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١١-٢٠١٥). وتشكل المرأة ٥٤ في المائة من القوة العاملة في الإنتاج الزراعي، و٤١ في المائة في الصناعة الحرفية و٥٧ في المائة في قطاعي التجارة والخدمات. وفي الجانب التعليمي، فقد تحسن المستوى التعليمي للمرأة وتراجع عدد النساء الأميات. وارتفع معدل تسجيل البنات في دور الحضانة من ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٣,١ في عام ٢٠١٣، وفي المدارس الابتدائية من ٨١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وفي المدارس الثانوية من ٤٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٣. وزاد عدد الطالبات في مؤسسات ومعاهد التعليم العالي من ٥٩٥ ١٦ إلى ٠٣٥ ٤٤ في عام ٢٠١٢. وتشكل النساء العاملات في القطاع الحكومي ٤٣ في المائة من مجموع الموظفين العموميين.

٥٢- وفي الوقت الحاضر، ثمة زيادة في عدد النساء اللائي يضطلعن بدور في الشؤون العامة القومية. ففي الدورة التشريعية السابعة للجمعية الوطنية، بلغ عدد النساء الأعضاء في الجمعية ٣٣ امرأة من مجموع ١٣٢ عضواً، أي ٢٥ في المائة. وتشغل امرأة حالياً رئاسة الجمعية الوطنية. ويوجد نساء أيضاً على رأس لجان وفي مناصب نواب رؤساء لجان في الجمعية الوطنية. وفي الجهاز التنفيذي، يوجد ٦ نساء وزيرات وفي مناصب تعدل منصب الوزير، و٢٠ امرأة في منصب وكيل وزارة أو يعدل هذا المنصب، و٧٠ امرأة في منصب مدير عام إدارة، و٣ نساء سفيرات، و١١ امرأة رئيسة بلدية، و١٩١ امرأة عُمدة قرية.

٥٣- وقد أحرزت جمهورية لاو تقدماً في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل ومصالحه. ويتجلى ذلك في اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج شتى متعلقة بشؤون الأمهات والأطفال. فاللجنة الوطنية المعنية بالأمهات والأطفال تعكف حالياً على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمهات والأطفال (٢٠١١-٢٠١٥)، وخطة العمل الوطنية بشأن الأمهات والأطفال (٢٠١١-٢٠١٥)، وخطة العمل الوطنية بشأن حماية المرأة والطفل من العنف والقضاء على هذا العنف (٢٠١٤-٢٠٢٠). وسيمكن اعتماد وسن القانون المتعلق بالإجراءات الجنائية للأحداث من زيادة كفالة حماية حقوق الطفل وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

٢- حقوق المجموعات الإثنية

٥٤- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بحقوق المجموعات الإثنية، لم تفتأ حكومة لاو تتبع سياسات كفيلة بتعزيز الوئام والتضامن والمساواة بين المجموعات الإثنية

وذلك بحظر جميع أشكال التمييز العرقي أو الإثني. وينص دستور لاو على أن جمهورية لاو بلد موحَّد وهو ملك للشعب المتعدد الإثنيات بجميع أفراده وهو غير قابل للتقسيم. ولكل مجموعة إثنية الحق في حماية تقاليدها وثقافتها الأصيلة والنهوض بها. وجميع أعمال التمييز الديني وتهديد الوئام القائم بين أفراد الشعب وجميع أعمال التمييز الإثني محظورة. وتنفذ الدولة جميع التدابير اللازمة لتعزيز وترقية الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمجموعات الإثنية. ووفقاً للمادة ٦٦ والمادة ١٧٦ من القانون الجنائي فإن تشتيت التضامن بين المجموعات الإثنية، والتمييز، والمنع من المشاركة، والإقصاء، والانتقاء على أساس إثني، كلها جرائم جنائية.

٥٥- وتولي الحكومة أهمية لحماية التقاليد والثقافة الأصيلة وسبل عيش كل مجموعة إثنية. وتنتهج حكومة لاو سياسة ترمي إلى تعزيز اللغة العامية لكل مجموعة إثنية، رغم وجوب تعلم كل مجموعة إثنية لغة لاو الرسمية وحروفها. وقد اعتمدت حكومة لاو سياسات خاصة لتمكين المجموعات الإثنية التي تعيش في مناطق نائية من الحصول على التعليم وذلك ببناء مدارس ابتدائية وثانوية داخلية.

٥٦- وتتمتع المجموعات الإثنية بتمثيل في إدارة الدولة متناسب مع حجمها. فمن مجموع ١٣٢ عضواً في الجمعية الوطنية في دورتها التشريعية السابعة، يوجد ٩٩ عضواً (منهم ٢٦ امرأة) من المجموعة الإثنية اللغوية لاو - تاي وتمثل ٧٥ في المائة، و٢١ عضواً (منهم ٥ نساء) من المجموعة الإثنية اللغوية مون - خمير وتمثل ١٥ في المائة، و٧ أعضاء (منهم امرأتان) من المجموعة الإثنية اللغوية همونغ - إيو - همين وتمثل ٥,٣ في المائة، و٥ أعضاء (كلهم رجال) من المجموعة الإثنية اللغوية الصينية - التبتية وتمثل ٣,٨ في المائة. ويشغل ممثلون عن مجموعات إثنية مناصب عالية في الجمعية الوطنية مثل رئاسة الجمعية الوطنية وعضوية اللجنة الدائمة في الجمعية الوطنية ورئاسة ونواب رؤساء لجان في الجمعية الوطنية. وتتولى لجنة الجمعية الوطنية المعنية بشؤون الإثنيات المسؤولية عن التأكد من أن الجمعية الوطنية تراعي دائماً في مشاريع القوانين والمسائل الأخرى التي تبحثها مبدأي المساواة وعدم التمييز بين أفراد الشعب المتعدد الإثنيات. ويشغل ممثلون عن الجماعات الإثنية في الهيئات الحكومية أيضاً مناصب عالية مثل مناصب نائب رئيس الوزراء ووزير ووكيل وزارة أو مناصب تعدل هذه المناصب، ومنهم محافظين رئيسيين ونواب محافظين وعمدات مقاطعات ونواب عمدات. وهناك العديد من أفراد مجموعات إثنية يشغلون مناصب عالية في قوات الدفاع الوطني والأمن العام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من أفراد جماعات إثنية من يشغل منصب مدير عام ونائب مدير عام ودبلوماسي رئيس معهد أكاديمي ورئيس مستشفى في جميع أنحاء البلد.

٥٧- وفيما يخص توصيات الاستعراض المتعلقة بمجموعة شعب همونغ العائد من تايلند في عام ٢٠٠٩، فقد قدمت حكومة لاو كل أشكال المساعدة اللازمة لهم في قرية فون خام

ومقاطعة بورليخامغزاي وقرية فا لاك ومقاطعة فيينتيان. وقد عاد بعض هؤلاء إلى أقاربهم وأقاموا في قراهم التي كانوا يعيشون فيها. وكل أفراد شعب همونغ هؤلاء العائدين من تايلند يحق لهم، على غرار جميع مواطني لاو، الحصول على وثائق السفر، مثل جوازات السفر أو بطاقات الركوب، وقد حصل الكثير منهم عليها بالفعل. ونظمت حكومة لاو في السنوات الأخيرة زيارات لأفراد في الأوساط الدبلوماسية والمنظمات الدولية والوفود الأجنبية إلى هذه القرى.

٣- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٥٨- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تولي حكومة لاو أهمية لمسألة احترام وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة الظروف المواتية لهم. فقد عززت الحكومة اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة التي يرأسها نائب رئيس الوزراء ويتولى نيابة رئاستها وزير العمل والرعاية الاجتماعية. وتضم اللجنة ممثلين عن جميع القطاعات المعنية وتوجد أمانتها ضمن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية. ولكي يتسنى تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت إليها جمهورية لاو، اعتمدت الحكومة المرسوم المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية لاو في عام ٢٠١٤، وهو الصك القانون الأول الذي يتناول مسألة تعزيز وحماية حقوق ومصالح هذه الشريحة من السكان. ويهدف المرسوم إلى تهيئة بيئة مواتية لهؤلاء الأشخاص للعيش حياة طبيعية في المجتمع، وتلقي الرعاية الصحية وإعادة التأهيل، والعلاج الطبي، والتعليم والتدريب، والحصول على وظائف دائمة، وتلقي المعلومات، والتمويل، والوصول إلى مراكز الخدمات، والانضمام إلى جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحرص الحكومة على القضاء على التمييز وغيره من المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، أقيمت جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لحماية حقوق ومصالح فئات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك لتنمية قدراتهم ومؤهلاتهم وكفاءاتهم. ويوجد في الوقت الحاضر نحو ١٦١ ٦٩ شخصاً مسجلاً على أنه من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقدر أن ثمة نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ذي إعاقة في البلد بأسره معظمهم من ضحايا الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب. وإضافة إلى ذلك، باتت مسألة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالعمل والرعاية الاجتماعية ٢٠١٠-٢٠٢٠ ومن الخطط الاستراتيجية الدورية المتعلقة بالعمل والرعاية الاجتماعية.

٤- تقديم المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر

٥٩- في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، استحدثت حكومة لاو آليات وطنية للتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر وعملت على تحسين هذه الآليات، وتنفيذ مشاريع والتعاون مع نظرائها في خارج البلد بغية تعزيز عمل اللجنة التوجيهية الوطنية

المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر. وتتعاون الحكومة مع حكومة تايلند في إقامة فرقة عمل مشتركة بين لاو وتايلند لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، يعمل مركز الاستشارات والحماية للنساء والأطفال التابع للاتحاد النسائي في لاو بصورة حثيثة على مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا العنف المترلي والاستغلال الجنسي. وقد اعتمدت حكومة لاو وتعكف على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعمل حالياً على صياغة قانون بشأن مكافحة الاتجار بالبشر يتوقع أن يستكمل في عام ٢٠١٥.

٦٠- لقد انضمت جمهورية لاو لاتفاقيات إقليمية ودولية متعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. وعلاوة على ذلك، شاركت لاو في المبادرة الوزارية المنسقة في منطقة الميكونغ لمكافحة الاتجار. ووقعت جمهورية لاو مع تايلند وفييت نام والصين على مذكرات تفاهم لمنع الاتجار ومكافحته ومساعدة الضحايا.

٦١- وساهمت هيئات إنفاذ القانون في لاو في ملاحقة الجناة وفي مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. ففي الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، جرت ملاحقات في ١٧٧ حالة. وحوكم ٢٣١ من الجناة (منهم ١٤٥ امرأة)، وقُدِّمت المساعدة لـ ٤٢٢ من ضحايا الاتجار بالبشر (منهم ٣٥٨ أنثى)، وكان من هؤلاء ٢٧١ طفلاً دون ١٨ عاماً (منهم ١٦١ أنثى). وفي عام ٢٠١٣، كانت هناك ٥٦ حالة، حوكم فيها ٨٨ جانياً (منهم ٥١ امرأة)، وقدمت المساعدة لـ ١٧١ ضحية (٨٧ أنثى)، ومن هؤلاء ٦٥ طفلاً دون ١٨ عاماً (منهم ٥٩ أنثى). وجرى رسمياً إعادة ٤١٩ ١ من ضحايا الاتجار من بلدان مجاورة إلى جمهورية لاو. وكان من هؤلاء ٣٥٠ ١ أنثى و٠٧٢ ١ من الفتيات والفتيان دون ١٨ عاماً. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٣، تلقت ٣٦٢ أنثى من ضحايا الاتجار بالبشر رعاية طبية وخدمات إعادة تأهيل وتدريب مهني في جمهورية لاو.

٦٢- وفي سبيل تنفيذ القوانين والأنظمة لقمع الاتجار بالبشر ومنعه، أولت حكومة لاو الاهتمام لإقامة دورات تدريبية للأفراد المنتسبين لهيئات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد، لا سيما لأفراد الشرطة على المستويين المركزي والمحلي، تناولت أساليب التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر. وبلغ العدد الإجمالي للذين شاركوا في هذه الدورات التدريبية ٧٣٥ شخصاً، منهم ١١٢ امرأة. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، أجريت ١٣ دورة تدريبية تناولت أساليب تحديد هوية الضحية كانت موجهة لضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة شارك فيها ٤٤٥ مشاركاً. وفضلاً عن ذلك، نظمت حملات توعية بشأن الهجرة العاملة المأمونة ومكافحة الاتجار بالبشر وكانت موجهة للموظفين الرسميين والجمهور العام والطلبة وعمال المصانع والمجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠١٣، حضر نحو ١٠ ٠٠٠ شخص أنشطة أقيمت لإذكاء الوعي.

ثالثاً- القيود والتحديات

٦٣- لقد شكّلت الذخائر غير المتفجرة من مخلفات حرب الهند الصينية، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض، ومحدودية الموارد البشرية، وضيق موارد الميزانية عراقيل حالات دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الوطنية على مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تحقيقاً كاملاً.

٦٤- ويشكل الفقر السبب الرئيسي الذي يجعل العديد من الأسر في المناطق النائية غير قادرة على تلبية النفقات التي تتيح لأطفالهم الاستمرار في المدارس أو الالتحاق بالتعليم العالي. وتظل مسألة ارتفاع معدل تسرب الأطفال من المدارس تمثل إشكالية ويحتاج الأمر إلى معالجتها.

٦٥- ولم تحظ القوانين والصكوك القانونية واتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك المعلومات بشأن الاستعراض الدوري الشامل، بتوزيع على نطاق واسع يشمل جميع أنحاء البلد بسبب ضيق موارد الميزانية والقدرات الوطنية المحدودة وقلة الموارد المقدمة من المجتمع الدولي. ولذلك يبقى وعي بعض الموظفين الرسميين والجمهور العام بالقوانين والأنظمة فضلاً عن التزامات جمهورية لاو وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان ومعرفتهم بهذه المسائل محدودة وغير متعمقة بما فيه الكفاية.

٦٦- ولا تزال الفرص المتاحة لأفراد عامة الناس لاكتساب المهارات المهنية ومهارات العمل وللحصول على التمويل محدودة؛ ويبقى انخفاض الدخل وهجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن قائماً بشكل حاد؛ وتظل هجرة مواطني لاو بصورة غير شرعية للعمل في بلدان مجاورة مستمرة بحيث أدت إلى وقوع بعضهم عرضة للاتجار بالبشر والعنف والاستغلال الجنسي.

٦٧- ولم تنفذ سياسات المساواة بين الجنسين وتعزيز أنشطة النهوض بالمرأة تنفيذاً كافياً في المجتمع. فلا تزال الكثير من النساء في لاو يقعن تحت تأثير أسرهن والمواقف النمطية التقليدية إزاء المرأة. ويتسبب ذلك في تقييد قدرتهن على اللجوء على العدالة وتلقي معلومات تفيدهن في تنميتهن الذاتية. ولا يزال عدد النساء اللائي يشغلن وظائف حكومية في مواقع اتخاذ القرار غير مرتفع بما فيه الكفاية.

٦٨- وفي سياق تنفيذ توصيات الاستعراض التي قبلتها جمهورية لاو، لا تزال هناك إمكانية لتحسين التنسيق فيما بين شتى الوزارات والمنظمات، ولا تسير عملية رصد متابعة التوصيات بصورة منهجية، وتواجه عملية جمع البيانات والإحصائيات عن التنفيذ جملة من الصعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر جمهورية لاو أن عدداً من التوصيات واسعة للغاية وليست محددة، مما أدى إلى صعوبة تنفيذها تنفيذاً يحقق نتائج ملموسة.

رابعاً- الأولويات الوطنية، والالتزامات، والاحتياجات إلى المساعدة

ألف- الأولويات الوطنية

٦٩- سوف تولي جمهورية لاو أهمية لتنفيذ الخطة الرئيسية المتعلقة بالنهوض بسيادة القانون بغية تحسين إطارها القانوني وآلياتها المؤسسية في سبيل تهيئة ظروف مواتية يتسنى فيها لشعب لاو المتعدد الإثنيات ممارسة حقوقه الإنسانية المكفولة بموجب الدستور والقوانين تماشياً مع التزامات جمهورية لاو وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٧٠- وستواصل جمهورية لاو العمل على تحسين أساليب الحوكمة لديها على المستويات كافة بحيث تكون أكثر فعالية وكفاءة، وذلك لتعزيز المشاركة الشعبية بما يكفل تمتع سكان البلد بحقوقه الإنسانية الأساسية تمتعاً كاملاً.

٧١- وسوف تعمل جمهورية لاو على تجسيد السياسات الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وستواصل جهودها الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر بشكل عام في عام ٢٠١٥ والارتقاء بالبلد خارج قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٢- وستواصل جمهورية لاو بذل الجهد للتخلص من الذخائر غير المتفجرة من أجل توسيع مساحة الأراضي التي تزرع لفائدة السكان، واستخدام الطاقات المحلية لضمان الأمن الغذائي والتغذية والرفاه للشعب.

٧٣- وستسرِّع جمهورية لاو عملية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاعي الصحة العمومية والتعليم، وستواصل العمل على تحسين خدمات الصحة العمومية والتعليم للسكان في جميع أنحاء البلد.

٧٤- وستولي جمهورية لاو الاهتمام لمسألة النهوض بالمرأة وتنمية الطفولة وتنمية المجموعات المستضعفة الأخرى وحماية هذه الشرائح ليتسنى لها المشاركة في التنمية الوطنية مشاركة كاملة.

باء- الالتزامات

٧٥- ستنظر جمهورية لاو في إمكانية الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وغيرهما من الاتفاقيات مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، إلخ.

٧٦- وستواصل جمهورية لاو تجسيد أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية لاو في السياسات والقوانين والأنظمة الوطنية وفي الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية وذلك لجلب المنافع لشعب لاو المتعدد الإثنيات.

٧٧- وستواصل جمهورية لاو نشر المعلومات عن أحكام دستور جمهورية لاو وقوانينها واتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها وكذلك عن توصيات الاستعراض، على الموظفين الحكوميين والجهات ذات المصلحة والجمهور العام.

٧٨- وستسعى جمهورية لاو جاهدة للوفاء بالتزامها في مجال الإبلاغ بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية لاو.

٧٩- وستواصل جمهورية لاو التعاون مع المجتمع الدولي ضمن الأطر الدولية والإقليمية والثنائية من أجل تعزيز التفاهم المتبادل وتبادل الدروس والتجارب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨٠- وستنظر جمهورية لاو في إمكانية توجيه دعوة للمقررين الخواص التابعين للأمم المتحدة لزيارة البلد في المستقبل، حسب مقتضى الحال.

٨١- وبما أن جمهورية لاو رشحت نفسها لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، فهي عازمة في حال انتخابها على المساهمة بهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم بأسره.

جيم- الاحتياجات إلى المساعدة

٨٢- نظراً إلى المستوى الراهن للتنمية الاقتصادية في جمهورية لاو، فهي لا تزال في حاجة إلى مزيد من التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها لاو من أجل التنمية والحد من الفقر والتخلص من الذخائر غير المتفجرة، وبالأخص من أجل تنفيذ الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

٨٣- ولكي يتسنى تحقيق الأولويات الوطنية والوفاء بالالتزامات في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، لا تزال جمهورية لاو في حاجة إلى مزيد من التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي بخصوص بناء القدرات لإعمال حقوق الإنسان والإبلاغ في هذا الصدد، وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل فضلاً عن التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات في إطار اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية لاو.